الأمم المتحدة

S/2000/752

مجلس الأمن

Distr.: General
31 July 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ من وزير الخارجية والإعلام والإذاعة بالنيابة بجمهورية ناميبيا بشأن المزاعم الواردة في تقرير فريق خبراء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ (S/2000/203).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتن اند جابا
السفير
والممثل الدائم

010800 010800 00-58456 (A)
0058456

مرفق للرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لناميبيا لدى الأمم المتحدة

الموضوع: التقرير النهائي لفريق الخبراء المقدم إلى مجلس الأمن في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠ من جانب سيادة السفير روبرت ر. فاولر رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على أنغولا.

إن حكومة ناميبيا تكرر الإعراب عن تأييدها القوي لجهود سيادة السفير روبرت ر. فاولر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٨٦٤ بشأن الحالة في أنغولا.

وفريق الخبراء، الذي يرأسه سيادة السفير انديرز مولاندر، الذي أُنشئ عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٣٧ (١٩٩٩) للتحقيق في انتهاكات جزاءات مجلس الأمن المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، قد أفاد في تقريره النهائي المقدم إلى مجلس الأمن أنه قد وجد أثناء تحقيقاته ما يدل على حدوث تهريب تجاري كبير من ناميبيا إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا بأنغولا. وذكر الفريق أيضا أنه قد سُوقت كميات ضخمة من الماس الذي تمتلكه يونيتا عن طريق ناميبيا.

وذكر التقرير أسماء أفراد لهم دور هام مزعوم في سلسلة إمداد يونيتا، ومن بينهم موهايتر بار فريو باريرا، وهو ناميبي يقيم بجنوب أفريقيا ويتخذ منها قاعدة له ويقوم بتشغيل شركة ''Northern Namibian Distributors'' وهي شركة للشحن الجوي في ناميبيا. وادعى التقرير أن ثمة من يُسمى ديفيد زولمان يتولى تصدير الماس من ناميبيا إلى انتويرب لحساب يونيتا. وذكر الفريق أيضا أن هناك صفقات أخرى لتهريب الماس على يد مسؤولين من يونيتا في ناميبيا، حيث يستخدمون ويندهوك كقاعدة لعملياتهم. وفي الوقت الذي ذكر فيه التقرير أن موظفي يونيتا يستغلون إقليم ناميبيا لتنفيذ أنشطة غير مشروعة، فإنه قد أقر بأن هذه الأنشطة تجري بدون علم حكومة ناميبيا.

وعلاوة على ذلك، جاء في التقرير أن الفريق قد قدم إلى حكومة ناميبيا أثناء تحقيقاته قائمة بمسؤولي يونيتا المشتبه فيهم والمقيمين في ناميبيا.

وحكومة ناميبيا تنظر بما يلزم من جدية لاستنتاجات فريق الخبراء، وبالتالي، فهي ترغب في الإعراب عن تقديرها لسيادة السفير مولاندر وفريقه، وهي تغتنم هذه الفرصة لتبدي الملاحظات التالية:

أُجري تحقيق دقيق بعد استلام قائمة الفريق التي تتضمن أسماء مسؤولين مزعومين في يونيتا يقيمون في ناميبيا. وتبين من التحقيقات أنه يوجد من بين المدرجة اسماؤهم في القائمة لاجئون بمخيم أوسير للاجئين.

وثبت أيضا أن جوهانز بارفريو باريرا يجري صفقات غير مشروعة من أرض ناميبيا بالاشتراك مع يونيتا، مما يشكل تحديا لجزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا. وقد أبلغ اسم باريرا لوزارة الداخلية في وقت مبكر يرجع إلى حزيران/يونيه ١٩٩٥ عندما اشتبه في قيامه باتصالات مع يونيتا. وبعد ذلك، أُلقي القبض على باريرا في تسوميب لحيازته لمعدات اتصالات بعيدة المدى، وهي مركبة في مسكنه وعلى مركباته الخاصة أيضا.

وجوهانز بارفريو باريرا أنغولي المولد ومواطن ناميبي من حيث المنشأ. وهو يحمل شهادة بالجنسية الناميبية سبق حصوله عليها في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وهو حائز أيضا لجنسية جنوب أفريقيا.

وتبين كذلك أن جوهانز بارفريو باريرا قد انتهك، هو وأخوه توليو باريرا، أنظمة الهجرة الأنغولية والناميبية في مرات عديدة، مما أدى إلى اعتقال جوهانز باريرا في أنغولا أثناء إحدى هذه العمليات غير المشروعة. وبعد إطلاق سراحه، باع ما لديه من موجودات ناميبية، واختفى في جنوب أفريقيا، حيث شوهد هناك في عام ١٩٩٦.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قامت الشرطة الناميبية بإيقاف واستجواب توليو باريرا بشأن مكان وجود جوهانز بارفريو باريرا وأنشطته غير المشروعة مع يونيتا. وأنكر توليو باريرا علمه بأية معلومات عن أنشطة أخيه غير المشروعة مع يونيتا، ولكنه صرح بأن جوهانز بارفريو باريرا قد بارح جنوب أفريقيا وذهب إلى استراليا، ولكنه لم يفصح مع هذا عن مكانه في استراليا بالتحديد.

وفي نفس الوقت، أجرت الشرطة الناميبية اتصالات عن طريق المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول) للتأكد من مكان وجود جوهانز بارفيرو باريرا في استراليا، وصمم آليات لوضع أقاربه المقربين وشركائه التجاريين تحت المراقبة.

والظروف التي أدت إلى حصول جوهانز بارفريو باريرا على الجنسية الناميبية ما زالت غامضة، والشرطة الناميبية تعمل بجدية على تبين كيفية حدوث هذا.

وعلاوة على ذلك، فإنه لم يثبت وجود شركة شحن جوية تحت اسم Northern Namibian Distributors تخضع كما قيل لتشغيل جوهانز بارفريو باريرا. ووزارة التجارة

والصناعة، التي تضطلع بمسؤولية تسجيل الشركات، لم تسجل إطلاقا شركة بهذا الاسم منذ استقلال ناميبيا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠.

وبشأن وجود ديفيد زولمان في ناميبيا، لم يُعثر على أي سجلات تتضمن زيارته لناميبيا، ومع هذا، فإن شخصا بهذا الاسم قد زار ناميبيا واشتبهت السلطات الناميبية في تناوله لأنشطة غير مشروعة تتعلق بالماس، ولكن لم يتعرض للقبض عليه إطلاقا لهذا السبب.

ومن الواضح أن ناميبيا قد استُخدمت من جانب بعض الأفراد الذين انتهكوا دون شك جزاءات مجلس الأمن المفروضة على يونيتا بدون علم حكومة ناميبيا. وفي هذا الصدد، هناك تحقيقات أخرى مستمرة، ومن يتبين تورطهم في ارتكاب هذه الأنشطة غير المشروعة سيلقون معاملة شديدة.

وحكومة ناميبيا تؤيد تماما التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء، وتكرر الإعراب عن التزامها بحل النزاع الأنغولي على نحو سلمي، إلى جانب التنفيذ المبكر لقرار مجلس الأمن ١٢٩٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

(توقيع) تولامتي كالوموه، عضو البرلمان
والوزير بالنيابة